وزارة المالية
Ministère des Finances

الوزير
Le Ministre

Nouakchott, le: 0001/24 انواكشوط بتاريخ:

N°: 15 JAN 2024 الرقم:

تعميم رقـــم 0001/24 /و م /م ع م

السادة والسيدات الوزراء،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء تآزر
السيدة مفوضة الأمن الغذائي،
السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني،

المـــوضوع تعميم وضع اعتمادات وتنفيذ ميـــــزانية سنة 2024

لقد تم تنفيذ ميزانية سنة 2023 في سياق دولي، يتسم بمخاطر تدهور الآفاق الاقتصادية، المرتبطة بشكل خاص بطول أمد الأزمة في أوكرانيا، وتجدد التوترات في الشرق الأوسط، وتقلبات أسعار النفط ووضع أمني مضطرب في المنطقة، لا تزال تداعياته تؤثر على الاقتصاد العالمي، حيث من المتوقع أن يصل النمو إلى3.0% في عام 2023 و2.9% في عام 2024، وهو نمو يمثل أقل من المتوسط التاريخي للعامين 2000 و 2019 أي 3.8%

وعلى الرغم من هذه الظرفية غير المواتية، ظل النشاط الاقتصادي الوطني ديناميكيًا، ويُتوقع أن يصل النمو نهاية سنة 2023 إلى نسبة 4.8 % بدلا من نسبة 4.7% التي كانت متوقعة بداية السنة، وسيظل عجز الميزانية تحت السيطرة مع الحفاظ على استدامة الدين العام. وتشير التوقعات إلى أن نسبة النمو الاقتصادي لسنة 2024، ستصل إلى 5.8%.
ويأتي هذا الأداء نتيجة للتدابير المتخذة الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني، فضلا عن الإصلاحات الكبرى في مجال تسيير المالية العمومية.

BP: 197 - Fax: + 222 45 25 60 86 - Tél: + 222 45 25 05 56 - 45 29 77 48 ص.ب: 197 فاكس: 86 60 25 45 222 + هاتف:

وفي هذا السياق، مكنت ميزانية الدولة لسنة 2023 الحكومة من مواصلة تنفيذ المشاريع والإنجازات ذات الأولوية في إطار برنامج تعهداتي لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وخطة عمل تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP) 2021-2025.

وبخصوص سنة 2024، تعتزم الحكومة مواصلة وتعزيز الإصلاحات المنجزة في مجال الشفافية الميزانوية وتعبئة الموارد وترشيد الإنفاق الاستهلاكي العمومي، حفاظا على الاستدامة الميزانوية. مما يمكن من اعتماد تسيير مالي فعال يضمن تقليص العجز الميزانوي الأولي غير الاستخراجي، ليصل إلى 3.8% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة مع 7.5% في عام 2022، تحقيقا للالتزامات المتفق عليها في البرنامج الاقتصادي والمالي 2023-2025، المدعَم بالتسهيل الائتماني والتسهيل الائتماني الممدد من طرف صندوق النقد الدولي.

ومن هذا المنطلق، فإن سياسة الميزانية لسنة 2024 ترمي إلى ضمان الاتساق مع أولويات وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والحرص على استدامة الميزانية على المدى المتوسط. وستمكن السياسة الضريبية من زيادة تعبئة الموارد الداخلية غير الاستخراجية، وتوسيع الحيز المالي الضروري لتمويل الإنفاق العام.

طبقا لهذه الرؤية، ووفقا لتوجهات الحكومة، تم توجيه الاعتمادات في ميزانية سنة 2024 إلى تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للسكان، بما في ذلك الحفاظ على إجراءات الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والأكثر تأثرا بزيادة أسعار المواد الأساسية وتعرضا للظواهر المرتبطة بالتحول المناخي. كما ستغطي تكاليف تعزيز الأمن واستكمال المشاريع الاستراتيجية المدرجة في برنامج تعهداتي (البنية التحتية والمعدات الجماعية، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والصحة، والسكن الاجتماعي...).

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه في إطار احترام الانضباط وصدقية الميزانية، تم تحديد يوم الاثنين 15 يناير 2024 موعدا لوضع اعتمادات ميزانية سنة 2024.

ويأتي هذا التعميم للتذكير بالأحكام المنظمة لتنفيذ بعض فئات الإنفاق، وتحديد التوجيهات والقواعد التي يقوم عليها تنفيذ الميزانية، والاطلاع على الإجراءات المتعلقة بانطلاق تجربة تنفيذ بعض إصلاحات المالية العمومية. ويتمحور هذا التعميم حول ثلاثة (3) أجزاء:

أولاً: أهم الملاحظات والدروس المستقاة من تنفيذ ميزانية 2023

ثانيا: التوجيهات وقواعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة لسنة 2024

ثالثا: الإجراءات المتعلقة بتجربة الإصلاحات

أولاً: أهم الملاحظات والدروس المستقاة من تنفيذ ميزانية 2023

لقد مكّن تحليل تنفيذ ميزانية سنة 2023 من الوقوف على عدد من الملاحظات تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

1. تسيير كتلة الرواتب

يمثل التحكم في كتلة رواتب الموظفين تحديا كبيرا في مجال تسيير المالية العامة، وخصوصا في سياق تنفيذ البرنامج الاقتصادي والمالي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. ولقد مكنت الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة من ترشيد كتلة الرواتب مما أدى إلى رفع من مستوى التحكم في عدد الموظفين، وخاصة غير الدائمين منهم.

ولقد لوحظ أن بعض القطاعات الوزارية اعتمد ابرام عقود الخدمات كوسيلة بديلة عن اكتتاب العمال غير الدائمين.

كما تبين أن بعض الدوائر الوزارية لاتزال تصدر قرارات تعيين إدارية يُحَددُ تاريخ سريان العمل بها قبل تاريخ التوقيع الفعلي عليها، ويتجاوز في بعض الأحيان إطار التنفيذ السنوي للميزانية، وهو الشيء الذي يفتح المجال لتجاوزات غير مقبولة بالنسبة لمستوى الانفاق المبوب عليه في الميزانية.

وبناء على هذا، ووفقًا للتعميم رقم 0021/و.أ بتاريخ 10 أكتوبر 2023، المتعلق بتعيين الوكلاء بموجب مذكرات وزارية، أدعوكم لعمل ما يلزم من أجل اتخاذ مصالحكم المختصة التدابير المناسبة للشروع في عمليات تسوية الوضعيات الإدارية، وإحالتهم إلى المديرية العامة للميزانية خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشرة (15) أيام من تاريخ نفاذ التعيين.

2. الدليل المرجعي للمقتنيات

إن تطبيق الدليل المرجعي للمقتنيات يتمثل في إدخال طبيعة السلع المقتناة وكمياتها وأسعار وحداتها في النماذج الحاسوبية المعدة لهذا الغرض ومن الملاحظ أنه لم يتم تسجل أي تطور ملموس خلال سنة 2023 لإدماج هذا المرجع التعريفي في نظام رشاد، رغم ما يوفره من بيانات داعمة لرقابة أفضل لأصول الدولة، وإرساء أسس محاسبة مادية بدأ العمل عليها منذ سنة 2022

ولضمان تنفيذ هذا الإصلاح، فإنه بموجب هذا التعميم تعطى التعليمات إلى المراقبين الماليين الوزاريين والمسددين، كل فيما يعنيه، لمطالبة مصالح الإصدار بإدخال كافة البيانات في نظام رشاد، والتحقق من امتثالهم لمحتوى الوثائق الداعمة اللازمة ولذا يجب على المراقبين الماليين الوزاريين والمسددين رفض كل طلب للتعهد أو أمر بالصرف لا يلتزم بهذا التوجيه

3. إعادة توزيع اعتمادات الميزانية

يتم تحويل ونقل الاعتمادات طبقا لأحكام المادتين 52 و 53 من القانون رقم 039 - 2018 بتاريخ 9 أكتوبر 2018 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 011 - 1978 بتاريخ 19 يناير 1978 المتعلق بقوانين المالية

ولقد كرس التعميم رقم 01 2021 بتاريخ 15 فبراير 2021 تطبيق هذه الأحكام لإعادة توزيع اعتمادات الميزانية ضمن أبواب الميزانية في المرحلة الانتقالية، مما يمنح المزيد من المرونة للآمرين بالصرف، وفقا للسقوف المحددة

إلا أن التدقيق في تنفيذ ميزانية 2023 أظهر أن بعض الدوائر الوزارية مارست بشيء من الإفراط استخدام هذه الصلاحية، وهو ما ينم عن عدم التمكن من البرمجة الجيدة للأنشطة

ولذا أود أن أذكركم أن اتخاذ إجراءات تعديل التخصيصات الأصلية للميزانية ينبغي أن يكون الاستثناء في حالات الضرورة المطلقة والمبررة، وليست القاعدة مع الالتزام الصارم بالحدود القصوى المحددة في القانون رقم 039 - 2018 بتاريخ في 9 أكتوبر 2018 الذي يلغى ويحل محل القانون رقم 011 - 1978 بتاريخ 19 يناير 1978 المتعلق بقوانين المالية وفي هذا الاطار يُطلب من المراقبين الماليين الوزاريين والمسددين الإدارات الحرص على عدم تجاوزالحدود المنصوص عليها.

4 صناديق السلف

لقد نقل وزير المالية طوعا بموجب مقرر سنة 2020، سلطة إنشاء صناديق السلف إلى الوزراء، وفقا لروح إصلاحات المالية العمومية ولا مركزة الأمر بالصرف

وللتذكير، فإن صناديق السلف مخصصة أساسا لتغطية النفقات الصغيرة وبعض النفقات الخاصة، وذلك طبقا للمادة 3 من المقرر رقم 0196 وم 2022 الصادر بتاريخ 24 فبراير 2022 المحدد لشروط إنشاء صناديق السلفة والإيرادات وتسييرها وتعيين القيمين عليها يخصص إنشاء صناديق السلفة لدفع النفقات ذات القيمة الصغيرة وبحد أقصى سنوي قدره 1.500.000 أوقية جديدة أو ذات طبيعة خاصة ومستعجلة."

كما حددت المادة 11 من هذا المقرر المصاريف التي يمكن سدادها عن طريق صناديق السلف.

إلا أن هذا الإجراء أنتج تعددا مفرطا لصناديق السلف، وزيادة ملحوظة في النفقات من خلالها على حساب الإجراء العادي لتنفيذ النفقات العمومية، وذلك عن طريق استثناءات وزارية مدرجة في مقررات، إنشاء صناديق السلف لتبرير اللجوء إلى هذه الطريقة الاستثنائية للإنفاق، دون اتخاذ قرارات الاستثناء من طرف السلطة المختصة، وفق ما تنص عليه الأنظمة المعمول بها

وعلى الرغم من هذه المرونة، فإن القرارات الوزارية التي تحدد الحد الأقصى للنفقات المادية الصغيرة لم يتم اتخاذها غالبا من قبل جل القطاعات الوزارية المعنية

وقد يؤدي هذا الوضع إلى المساس بصدقية الميزانية ولا يمكن التغاضي عنه أو أن يصبح قاعدة ولهذا أطلب منكم الإيعاز لمصالحكم المختصة باتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة لإجراء الاستثناءات عن طريق القرارات الوزارية المنصوص عليها قبل إنشاء كل صندوق سلف مخصص لدفع المصاريف خارج المجالات المشمولة بالمقرر المذكور

وبالتالي، يجب على المراقبين الماليين تحقق من الامتثال التام للنصوص التنظيمية ذات الصلة، قبل تثبيت تأشيراتهم على أي قرار وزاري استثنائي وبعث نسخة منه إلى المديرية العامة للميزانية.

علاوة على ذلك، يجب التذكير بأن مواعيد إغلاق صناديق السلف محددة في 31 ديسمبر من سنة إنشائها ويتعين عليكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لدفع جميع النفقات على صناديق السلف قبل هذا التاريخ.

5 العمليات على حسابات التحويل الخاصة

لوحظ أن بعض الوزارات تلجأ إلى تنفيذ بعض النفقات في نظام رشاد على مخصصات الميزانية المحددة لسقوف الإنفاق على حسابات التحويل الخاصة بموجب قوانين المالية ولذا يجب حظر هذه الممارسة بشكل نهائي

وعليه، يجب أن يُسبَقَ كل إنفاق على حسابات التحويل الخاصة بطلب إشعار بالإيرادات موجه إلى المديرية العامة للميزانية مصحوبًا بتفاصيل طبيعة للنفقات (حتى الفقرة الفرعية) وفقًا للقائمة التبويب المعمول بها.

وعلى أساس هذا الطلب، وبتنسيق مع المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية للتحديد مستوى الإيرادات المحصلة فعليا، يقوم المدير العامة للميزانية بتوفير اعتمادات الميزانية على الحساب المعني في حدود هذه الإيرادات.

6. تسجيل مستندات الإنفاق

بالنسبة للطلبات والأشغال والخدمات، فإن اللوائح المعمول بها تُلزم الإدارة بإبرام عقود أو صفقات. وللتذكير فإن تسجيل العقود أو الصفقات يمثل شرطا مسبقا لتسديد من قبل الخزينة العامة، يجب إتمامه خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ الاشعار.

وأحث المراقبين الماليين الوزاريين والمسددين على تطبيق الصرامة لهذا الأجراء.

7. الإعفاءات الضريبية

لا ينص التشريع الضريبي الحالي على إعفاءات بالنسبة للصفقات العمومية الممولة من ميزانية الدولة. وتنص الفقرة 7 من المادة 28 من القانون رقم 024-2021 المتعلق بالصفقات العمومية على ما يلي: "تخضع الصفقات العمومية لنظام الضرائب والجمارك المعمول به في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إلا فيما يتعلق بالاعفاءات المنصوص عليها صراحة في النصوص التشريعية أو التنظيمية، مع مراعاة أحكام اتفاقيات تمويل والمساعدات الخارجية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية".

فحسب القانون رقم 2006-001 بتاريخ 3 يناير 2006 المتضمن قانون المالية لسنة 2006، تتحمل الدولة العبء الجبائي فيما يخص تنفيذ الصفقات العمومية الممولة كليا أو جزئيا عن طريق هبات أو المنح غير قابلة للاسترداد أو قروض خارجية ولإن الإعفاءات من الضرائب والرسوم والجبايات

والاقتطاعات الإجبارية بجميع أنواعها تقع ضمن مجال القانون حصرا. لهذا الغرض نصت الفقرة 2 من المادة 12 من القانون الأساسي رقم 039-2018 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي: ".. لا يمكن الإعفاء أو الخروج على القاعدة الضريبية إلا بموجب قانون للمالية .... ".
ونظرا لخضوع الإدارة العامة للنظام الضريبي العام، يلزم عليكم برمجة الاعتمادات اللازمة لتغطية الرسوم الجمركية والجبائية الداخلية المترتبة على نفقات قطاعاتكم.

ثانيا. توجيهات وقواعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة لسنة 2024

في إطار لامركزية سلطة الأمر بصرف الإنفاق العام، يتعين وضع أدوات وآليات توفر للقطاعات الوزارية مزيدا من المرونة والصلاحيات لتنفيذ خطط عملها، دون المساس بالتوازن الميزانوي لقانون المالية

1 وضع اعتمادات الميزانية

بعد صدور القانون رقم 001 2024 بتاريخ 10 يناير 2024 المتضمن قانون المالية لسنة 2024، يتم وضع الاعتمادات المالية في تطبيق رشاد وعليه، فإن الآمرين بالصرف مدعوون إلى إبلاغ المديرية العامة للميزانية، في أقرب وقت ممكن، بأي خلل تتم ملاحظته في نظام المعلومات بهدف تصحيحه

2 تحمل الالتزامات القانونية

وفقا لروح التعميم الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2022 الرامي إلى تحقيق التسيير السليم للميزانية، فإن القواعد التي تحكم المالية العمومية تدعو إلى الالتزام بإجراءات تنفيذ النفقات وبالتالي، فإن أي إنفاق على المالية العامة يجب أن تتوفر على تغطية كافية عن طريق تخصيص ميزانوي صريح ومحدد أو حجز ميزانوي مسبق
كما ألفت عنايتكم، إلى أن أي عقد إداري مرفق بالالتزام يجب أن يتضمن معلومات مثل السنة الميزانوية 2024 والغرض من الإنفاق وآجال التنفيذ ومخصصات الميزانية والتصنيف الاقتصادي وكذلك الحساب البنكي
ويتعين على الآمرين بالصرف والمراقبين الماليين والمسددين ضمان التطبيق الصارم لهذا التوجيه

3 تخطيط الميزانية السنوي للنفقات وفتح الاعتمادات الميزانوية

يتكون تخطيط الميزانية دون السنوي من تقييم وتخطيط ومراقبة معدل استهلاك الاعتمادات المخصصة لمختلفة أبواب الميزانية، من خلال خطط التعهد ربع سنوية يتم إعدادها ومواءمتها مع خطط إبرام الصفقات وخطة السيولة

ولقد تمت دعوة إداراتكم عن طريق التعميم رقم 0008 2023 بتاريخ 31 يوليو 2023 المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لعام 2024، إلى إحالة خطط التعهد المتوقعة، مصحوبة بخطط الدفع وكذلك خطط المشتريات إلى الوزارة فور اعتماد قانون المالية من قبل الجمعية الوطنية، من أجل التمكن من إعداد خطة السيولة، ووضع اعتمادات الميزانية في أسرع وقت ممكن

ولهذا الغرض أحث القطاعات التي لم تقم بعد بهذه العملية، على إعداد هذه الوثائق وإرسالها إلى المديرية العامة للميزانية قبل 31 يناير 2024 وسيتم فتح الاعتمادات على أساس هذه الخطط مع الأخذ في الاعتبار متطلبات تنظيم الميزانية

يتم تحديد عتبات فتح الاعتمادات بنسبة 25 لكل ربع سنة لجميع النفقات ويخضع تجاوز هذه العتبات بالنسبة لنفقات الاستثمار لترخيص من المديرية العامة للميزانية بناء على المستندات الداعمة المصاحبة بالنسبة لنفقات التسيير التي لا يمكن تجزئتها، ويلزم إرسال طلبات محددة مع التبرير اللازم

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات فتح الاعتمادات في نظام رشاد ستبقى دون تغيير

4 محاسبة الأصول

يجب خلال سنة 2024 تحديث الجرد المحاسبي المنجز خلال سنتي 2022 و2023 بإشراف المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة ونطلب منكم إصدار تعليمات إلى مصالحكم المختصة للتعاون مع فرق هذه المديرية، من أجل إجراء جرد شامل لجميع الأصول غير المالية للدولة، التي حصلت عليها قطاعاتكم

ثالثا: الإجراءات المتعلقة بتجربة الإصلاحات

1. تجربة التسيير عن طريق البرامج

بدعم من بعض الشركاء الفنيين والماليين، قامت وزارة المالية بتطوير أدلة لإعداد مشاريع الأداء السنوي واستخدام قائمة التبويب الميزانوي المتلائمة مع ميزانية البرامج وفي المرحلة الانتقالية الحالية، وقبل تنفيذ الميزانيات البرنامجية، ستتم دعوة القطاعات المعنية بالمرحلة التجريبية للبدء في اختبار هذه الأدوات هذا العام

وستقوم المديرية العامة للميزانية بتشكيل فرق دعم للقطاعات الوزارية المعنية بتنفيذ هذه التجربة الحاسمة لفعالية هذه الإصلاحات

وفي هذا الإطار، فإنني أحثكم على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نجاح هذه العملية، والتي ستمكن من إجراء كل تعديلات ضرورية، بفضل التطبيق الملموس لمفاهيم وأدوات التسيير الجديدة التي تهدف إلى إنشاء تسيير قائم على الأداء، الذي يمثل ركيزة أساسية لتحسين فعالية العمل العمومي

2. الإعداد لوضع اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع

إن إدخال اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع فيما يخص نفقات الاستثمار منصوص عليه في أحكام المادة 22 كما يلي تُشكل اعتمادات التعهد الحد الأعلى للنفقات التي يمكن التعهد بها يغطي اعتماد التعهد لكل عملية استثمار قسطا يشكل وحدة قائمة بذاتها ومتجانسة من شأنها أن يتم تشغيلها دون إضافة تشكل اعتمادات الدفع الحد الأعلى للنفقات التي يمكن دفعها خلال السنة لتغطية التعهدات السابقة المبرمة في إطار اعتمادات التعهد

تطبق هذه المادة أيضا على عمليات الاستثمار المقام بها في إطار الشراكة مع مؤسسة أو مجموعة مؤسسات خصوصية تقوم بمهمة تتعلق بتمويل هذه العمليات وإنجازها وصيانتها واستغلالها وتسييرها

ومن أجل الإعداد الأمثل لتنفيذ اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع، فإن قطاعاتكم مدعوة إلى إعداد قائمة شاملة بالصفقات الجارية، مع تحديد المواعيد النهائية المقررة لإنجازها، والتكلفة الإجمالية لكل صفقة، ومخصصات ميزانية الصفقات الممولة وطنيا، فضلا عن المبالغ المدفوعة بالفعل والباقي الذي سيتعين دفعه

بالنسبة للصفقات متعددة السنوات، يجب إعداد خطط الدفع المتوقعة، مقسمة حسب سنة الدفع المتوقع وفيما يتعلق بالصفقات الجديدة المقررة، يجب وضع خطة إبرام الصفقات، مع تحديد مبالغها التقديرية والنفقات المتوقعة

أما بالنسبة للصفقات الممولة من الخارج، فيجب إضافة تحديد الممول لكل صفقة علاوة على البيانات آنفة الذكر

إن المصالح المختصة للمديرية العامة للميزانية تحت تصرفكم لتزويدكم بالمعلومات وتوفير المساعدة اللازمة لإعداد هذه الوثائق

3. رقابة نفقات الصفقات العمومية

تم تطوير نموذج جديد لـ الصفقات العمومية وإدماجه في تطبيق رشاد لتتبع وتنفيذ هذه الفئة من النفقات، ابتداء من سنة 2024

وسيتم إدخال مراحل ترقيم العقود وعملية التسجيل وبياناتها في رشاد من قبل الهياكل المختصة بالإضافة إلى ذلك، سيتم إصدار مُعرف الترقيم الفريد لجميع الصفقات والعقود والاتفاقيات التي تزيد قيمتها عن أو تساوي ستمائة ألف أوقية تلقائيا من قبل اللجنة الوطنية لرقابة على الصفقات العمومية ويجب اختيار هذا المُعرف خلال مرحلة سداد الصفقات لتغذية قاعدة البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ الصفقات العمومية

تتعلق البيانات المقدمة في هذه الوحدة بشكل خاص بموضوع الصفقة، ومبلغ الصفقة، وطريقة إبرامها، ومصادر التمويل، ومن ترسو عليه، ورقم تعريفه الضريبي، وتاريخ توقيع الصفقة ومدة

التنفيذ وتاريخ الرسو وتاريخ الإشعار وبيانات التوقعات والسلطة المتعاقدة ورب العمل ورب الشغل والتسديدات

وبالنسبة للصفقات الممولة من الخارج، ستتم متابعتها من خلال الربط الآلي مع تطبيق "استثمار" التابع لوزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة، بهدف الحصول على المعلومات حول الدفع المتعلق بهذه الصفقات.

سيسمح هذا الربط الآلي لنظام ''رشاد '' بتوصل إلى وضعية الدفع المتعلق بهذه الصفقات والمبالغ المتبقية.

إن المراقبين الماليين الوزاريين والمسددين مدعوون إلى ضمان الامتثال الدقيق للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذه النموذج، وعدم التصديق على أي تعهد أو دفع نفقات في إطار صفقة لم يتم البدء بها من خلاله

ولتحقيق هذا الهدف، ستنظم وزارة المالية ورش عمل مشتركة لفائدة الآمرين بالصرف والمصالح المالية المعنية من أجل تكريس فهم هذا الإجراء الجديد واستخدامه بطريقة فعالة، للتمكن من تصحيح أوجه القصور التي لوحظت في الماضي، وتسهيل تحليل وتقييم تنفيذ الصفقات العمومية بفضل ببيانات موثوقة ومشتركة

4. الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية العامة للدولة

يهدف الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على ميزانية الدولة إلى تحديد الإطار المنهجي الشامل المطبق على مصالح الدولة المركزية واللامركزية

يطبق الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على ميزانية الدولة في الوزارات طبقا لأحكام المادة 239 من المرسوم رقم 2019 186 المتضمن النظام العام لتسيير الميزانية والمحاسبة العمومية الذي يحدد تضع كل وزارة إجراءات للرقابة الداخلية للميزانية و رقابة داخلية محاسبية

ووفقًا لأحكام المادة نفسها تهدف الرقابة الداخلية للمحاسبة، إلى التحكم في المخاطر الناجمة عن السعي إلى تحقيق هدف جودة مسك المحاسبة الميزانوية، واستدامة البرمجة واستدامة تنفيذها

الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية هو التزام تنظيمي لصالح رقابة التسيير ويعتبر تنفيذه في الوزارات أحد عناصر تطوير وتحسين أداء القطاع العام

وفي هذا السياق، تم إعداد مقرر بشأن الإطار المرجعي للرقابة الداخلية على الميزانية العامة للدولة

علاوة على ما سبق، يبقى الامتثال لاعتمادات الميزانية المخصصة، وتقييد النفقات غير المتوقعة والحد من اللجوء إلى الإجراءات الاستثنائية أساسا للتمكن من انضباط الميزانية

وأخيرا، فإنني أولي اهتماما بالغا للالتزام الدقيق بالتوجيهات والقواعد الواردة في هذا التعميم من أجل التنفيذ الأمثل للميزانية العامة للدولة لسنة 2024 كما أود أن أؤكد أنه سيتم اتخاذ الإجراءات التنظيمية لاستكمال و أو تعديل نظام تنفيذ الميزانية كلما لزم الأمر

يكلف المدير العام للميزانية والمدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية والآمرون بالصرف والمراقبون الماليون ومسددو القطاعات كل فيما يعنيه بتنفيذ هذا التعميم

اسلمو ولد محمد أمبادي

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة المالية
الوزير
Le Ministre
République Islamique de Mauritanie - Ministère des Finances

التوزيع

و أ

2

و أ ع رج

2

م ع ت إ ع ت إ 2

م ع م

2

م ع خ م ع

2